# موقع المسجد في المشروع الثقافي الاستعماري 1830-1900.

أ / قاصري محمد السعيد.

جامعة محمد بوضياف . المسيلة.

## موقع المسجد في المشروع الثقافي الاستعماري 1830-1900.

بسم الله الرحمان الرحيم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. إنه لمن دواعي السرور أن أتشرف بإلقاء مداخلة تعد محاولة فهم تاريخية في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

من المعلوم أن لمؤسسة المسجد دور حضاري راق جدا، حيث تمكنت من المحافظة على أصالة وهوية هذا الشعب أثناء الفترات التاريخية الحالكة من تاريخ الجزائر؛ وعليه فهذه المؤسسة قامت بدور أكبر من المهمة المسندة إليها؛ فإلى جانب العبادة والذكر والدعاء فإنها أصبحت تمثل منابر للعلم والمعرفة؛ عن طريق حلقات الدروس والمحاضرات التي كانت تلقى فيها بين الحين والآخر. ولتأكيد عظمة المسجد فإن الرسول صلى الله عليه وسلم كان أول عمل شرع فيه بعد هجرته من مكة إلى المدينة هو بنائه للمسجد، وهو أول نواة مؤسسية تبنى في الإسلام.

ولكن مع حلول الاستعمار الفرنسي ونظرا للأهمية التي يمثلها المسجد في المجتمع؛ فلقد تم إدراج هذه المؤسسة ضمن مشروعه الثقافي الاستعماري

للحيلولة دون تحقيق دورها الحضاري والثقافي المنوط بها، وخاصة إذا تعلق الأمر بالدعوة إلى الجهاد التي كانت تنطلق في غالب الأحيان من المساجد، والدعوة إلى توحيد الله تعالى، وهو أمر في غاية الصعوبة للفرنسيين الذين حملوا مشروع التنصير للجزائريين.

وعليه ستكون محور مداخلتي بالإجابة عن العديد من الأسئلة العالقة حول مؤسسة المسجد، فما هو موقع المسجد في المشروع الثقافي الاستعماري؟ وإلى أي مدى نجح المشروع الفرنسي في القضاء عليه؟ ما هو موقف الاستعمار الفرنسي من الأئمة والعلماء والفقهاء الذين راهنوا على المسجد في تبليغ رسالتهم الحضارية للشعب الجزائري؟ ما هي طبيعة الفتوى التي كانت تصدر من المساجد حول شرعية المقاومة الجزائرية من عدمها للعدو الفرنسي، وهل أفتى الفقهاء والعلماء من على منابر هذه المساجد بضرورة الهجرة من دار الكفر-الجزائر-إلى دار الإسلام؟-المشرق العربي-، وهل تمكنت السياسة الاستعمارية الثقافية من تدجين الفئة المثقفة المتبقية من المجتمع الجزائري لصالح خدمة مشاريعها؟ أم لم تتمكن من ذلك؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات ستكون مداخلتي ضمن العناصر الآتية:

**-تمهيد.**

**-القضاء على مؤسسة المسجد.**

**-القضاء على الطبقة المثقفة في المجتمع الجزائري.**

**-تدجين فرنسا للأئمة والفقهاء المتبقين في الجزائر.**

**خاتمة.**

**-تمهيد.**

لقد وجد دعاة الحركة الاستعمارية في الدين المسيحي الورقة الرابحة لنجاح مخططاتهم، وجلب أكبر عدد ممكن من الأنصار على غرار ما قام به البابا " أوربان الثاني"[1] عندما دعا إلى الحروب الصليبية عام 1095م باسم المسيح[2] ولذلك فالحملة الفرنسية التي عرفتها الجزائر ما هي إلاّ حملة من الحملات الصليبية، ولتثمين هذا الطرح نكتفي بالإشارة إلى ما جاء على ألسنة البعض الذين روّجوا للحملة.

ففي خطاب لـــ "شاطو بريان" أمام البرلمان الفرنسي بتاريخ 19 أفريل 1816 ذكّر فيه بإحياء الروح الصّليبية قائلا: « لقد رأيت أيها السادة أنقاض قرطاجنة والتنقيب بين تلك الآثار مع الذين خلفوا أولئك المسيحيين المساكين الذين قدم سان لويس حياته فداء تحريرهم... أليس يتعين على الفرنسيين الذين خُلقوا للمجد والأعمال العظيمة أن يكملوا العمل الذي شرع فيه أسلافهم ؟ ففي فرنسا وقعت الدعوة للحرب الصليبية الأولى وفي فرنسا يجب أن ترفع راية الصليبية الأخيرة[3]».

---

1 - حكم في الفترة ما بين (1088-1099) نادى بالحملة الصليبية الأولى، أعقبه سبع بابوات آخرين، يراجع: المنجد في اللغة والأعلام، ص82.

2- سعيد عبد الفتاح، عاشور: الحركة الصليبية، ج.1، ط.1، مكتبة الإنجلو مصرية، مصر 1963، ص.130.

3- مبارك بن محمد الهلالي، الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج.3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص.283.

ويشاطره الرأي وزير الحربية الذي جاء في إحدى تقاريره: «إنها حرب صليبية هيأتها العناية لينفذها الملك الفرنسي الذي اختاره الله ليثأر من أعداء الدين والإنسانية (المسلمين)»[1]، ويضيف مخاطبا الملك لعل الوقت سيجعل من حظنا نحن الفرنسيين تمدين الجزائريين بجعلهم مسيحيين.

**-القضاء على مؤسسة المسجد.**

إن الروح الصليبية تجاه الشعب الجزائري تم تنفيذها مباشرة في الواقع، و لم يراع الفرنسيين عهودهم التي وقعوا عليها مع الداي حسين يوم 05 جويلية 1830، خاصة ما تعلق منها بحرية ممارسة الديانة المحمدية وأنه لن يقع أي اعتداء على الدين والممتلكات.[2] ولقد كان من بين المؤسسات الدينية المستهدفة مؤسسة المسجد. فما هو موقعها في المشروع الاستعماري الثقافي؟

لقد عرفت المساجد في الجزائر على اثر الاحتلال الفرنسي أربع حالات: مساجد هدِّمت مباشرة وخربت وتم الاستيلاء على محتوياتها، فمثلا جامع السيدة في الجزائر العاصمة الذي أعجب به الجنرال كلوزيل قد قرر الاستيلاء على الزرابي والثريات والمشاعل ومنبره الرخامي، و لم تسلم حتى أعمدة الرخام وأبوابه الضخمة وحيطانه المغطاة بالخزف الصيني، والعارضات الكبرى المصنوعة من خشب الكرسنة النادر. فكلها نهبت وبيعت في شوارع العاصمة، ومنها ما

---

1- صالح، عوض: معركة الإسلام والصليبية في الجزائر 1830-1962، ج.1، الزيتونة للأعلام والنشر، تونس، 1989، ص.65.

2 - حمدان بن عثمان، خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، ط، 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، 204. وللمزيد أكثر يراج نفس المصدر في الصفحات 203-205.

تم نقله إلى تولوز.[1] ومساجد حوِّلت إلى كنائس كجامع القصبة وجامع كتشاوة ومساجد حولت إلى ثكنات عسكرية كمسجد سيدي عمار التنسي ومسجد علي خوجة ومساجد حولت إلى مخازن للأسلحة ومستشفيات كجامع محمد الكبير وسيدي الهواري وجامع حسن الباشا بوهران[2] أخرى حولت إلى مراكز صحية وصيدلية، ومساجد عُطِّلت عن أداء مهامها وبقيت عرضة للعوامل الطبيعية من دون ترميم أو إصلاح، وهو ما أعطى الحجة للفرنسيين على قابلية تهديمها، ومساجد أخرى وهي قليلة جدا بقيت لصالح المسلمين. ولقد صرح السيد "جان تي دو بيسي" أن جميع المساجد والمؤسسات الخيرية والأوقاف ملك للدولة الفرنسوية.[3] ويلاحظ حمدان بن عثمان خوجة أن الفرنسين ضربو عرض الحائط بالبند الخامس من معاهدة الاستسلام الممضاة في 5 جويلية 1830 والذي ينص على احترام الدين الإسلامي والحفاظ على الممتلكات،[4] ومن بين التصريحات الفرنسية حول مؤسسة المسجد ما قاله الجنرال " دروفيقو ": (( يلزمني أجمل مسجد في المدينة اجعل منه معبدا لاله المسيحيين ))،[5] وإنه لمن الصعوبة بمكان الحديث عن كل هذه المساجد ومعرفة

---

1 -المصدر نفسه، ص-ص، 279-280.

2 -محمد المهدي، بن علي شعيب: أم الحواضر في الماضي والحاضر، تاريخ مدينة قسنطينة، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1400هـ/1980م، ص-ص، 192-193.

3 - حمدان بن عثمان، خوجة: المرآة، المصدر السابق، ص، 262.

4 - حمدان بن عثمان، خوجة: المرآة المصدر السابق، ص، 281.

5 -عمار، قليل: ملحمة الجزائر الجديدية، ج، 1، ط، 1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1412 هـ/1991م، ص، 99.

مصير كل واحد منها؛ وإنما حاولت دراستها بشكل عام، ويمكن تتبع ذلك كعينات فقط على النحو الآتي:

**1-الجزائر العاصمة.**

لقد تضاربت الآراء حول العدد الإجمالي للمساجد بالعاصمة بين الأعداد التالية: 122 مسجدا بين صغير وكبير، وهم من مجموع 176 بناية دينية أو معلما،[1] وبين 103 حسب رواية " أشيل روبير " منها 89 مسجدا تابعة للمذهب المالكي و 14 مسجدا تابعة للمذهب الحنفي،[2] وبين 80 مسجدا حسب رواية "جورج ايفير".[3] وبين 150 مسجدا حسب رواية " أوميرا " عندما تساءل سنة 1898 عن ما بقي من الـ150 مسجدا التي كانت بالعاصمة.[4] وإلى جانب العاصمة فإن هناك حوالي 48 مسجدا كانت منتشرة بنواحيها سنة 1833. وعليه فإن مساجد العاصمة بالترجيح مع مساجد حواضرها يكون قد وصل إلى حوالي 200 مسجدا.

**2-إقليم قسنطينة.**

تشير بعض الدراسات على أن إقليم قسنطينة وحده كان يضم حوالي 100 مسجد حسب رواية "روسو" وسبعين مسجدا سنة 1837، وقد استكثر "شيربونو" ذلك على مدينة قيل أن عدد سكانها كان حوالي 20 ألف

---

1 -أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج، 5، ط، 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص، 11.

2 -المرجع نفسه، ص، 72.

3 -المرجع نفسه، ص، 76.

4 -المرجع نفسه، ص، 75.

نسمة على أضعف تقدير.[1] ولكن بعض الدراسات تشير إلى أن عد المساجد أكثر من ذلك بكثير إذ وصل قبل الاحتلال إلى حوالي 837 مسجدا قديما بالإضافة إلى بناء حوالي 46 مسجدا بعد ذلك ليصبح مجموع المساجد بإقليم قسنطينة سنة 1853 حوالي 883 مسجدا.[2]

**3-إقليم وهران وبعض المدن الأخرى.**

كان يضم هذا الإقليم حوالي 151 مسجدا سنة 1853، وهو عدد قليل مقارنة بإقليم الشرق، لأن مدينة وهران بالخصوص كانت حديثة عهد بتحريرها من الاحتلال الاسباني، أما مدينة بجاية المحتلة سنة 1833 فإنه كان بها حوالي 25 مسجدا وهي كلها تعرضت للمصير السابق الذكر، ومع مطلع سنة 1870 فقدت تقريبا طابعها الإسلامي وتحولت إلى مستوطنة فرنسية.[3] بينما مدينة عنابة فإنه تحدث عنها " بابييه " في المجلة الإفريقية لسنة 1889 وقدر عدد مساجدها بحوالي 37 مسجدا.[4]

أما المساجد بالجنوب الجزائري فإنها كانت هي الأخرى منتشرة بشكل كبير، و لم تعاني المصير الذي عانته المساجد في الشمال، نظرا للمعطيات الآتية:

-لخفة حدة الحقد الصليبي الأعمى الذي عرفته الجزائر مع مطلع الاحتلال.

-ونظرا للتطور الحاصل في السياسة الفرنسية تجاه السكان في منطقة الجنوب الجزائري.

---

1 -المرجع نفسه، ص، 80.

2 -المرجع نفسه، ص، 99.

3 -المرجع نفسه، ص-ص، 91-92.

4 -المرجع نفسه، ص، 95.

-الاتفاقيات المبرمة بين الفرنسي وسكان المنطقة.

فبسكرة وحدها كانت تضم حوالي 17 مسجد إلى غاية سنة 1880.[1] ومدينة بوسعادة كانت تضم حوالي 8 مساجد حسب مذكرة البارون " هنري أو كبتان" عن بوسعادة والمنشورة بالمجلة الإفريقية لسنة 1862.[2] وحسب ما ذكره الدكتور أبو القاسم سعد الله[3] فإن المساجد بالجنوب لم تعرف نفس المصير الذي عرفته المساجد في الشمال ربما لعدم الحاجة إليها، ولذلك سأكتفي بهذا القدر من المساجد المذكورة، والتي يكون قد وصل عددها الإجمالي إلى حوالي 1321 مسجدا. موزعة على الجدول الآتي:

| المنطقة أو الناحية. | عدد المساجد المتواجدة بها. |
|---|---|
| العاصمة الجزائرية. | 200 مسجدا. |
| وهران. | 151 مسجدا. |
| إقليم قسنطينة. | 883 مسجدا.[4] |
| عنابة. | 25 مسجدا. |
| بجاية. | 73 مسجدا. |

1 -المرجع نفسه، ص، 95.

2 -المرجع نفسه، ص، 99.

3 -المرجع نفسه، ص، 98.

4 -بخصوص مساجد مدينة قسنطينة فلقد أفرد الدكتور زوزو عبد الحميد في كتابه نصوص ووثائق وثيقة تاريخية بخصوص أوضاعها في سنة 1866، حيث تم احصاء حوالي 95 مسجدا وزاوية تعرضت جلها إما للهدم أو التحويل او التمليك، وبعضها بقي لصالح المسلمين، يراجع الوثيقة في الصفحات: 245 -247.

| | |
|---|---|
| بسكرة. | 17 مسجدا. |
| بوسعادة. | 08 مساجد. |
| المجموع: | 1321 مسجدا. |

وللعلم فإن هذا العدد الهائل لا يعكس العدد الإجمالي للمساجد المتواجدة بهذه المناطق، فهو يزيد عن ذلك بشكل كبير. فالدكتور أبو القاسم سعد اله ذكر أنه في سنة 1860 كان عدده يصل إلى حوالي 1494 مسجدا؛[1] وفي ظل عملية التهديم والتحويل والتعطيل الجارية للمساجد السابقة الذكر، أقدمت السلطات الفرنسية الحاكمة بالجزائر على خطوة جريئة جدا؛ ألا وهي تطهير المجتمع الجزائري من العناصر المُشوِّشة في نظرها وهي الفئة المثقفة بالخصوص والعلماء والفقهاء والقضاة بخصوص الخصوص. وهم مصابيح الهدى الذين كان يستنير بهم الشعب الجزائري في ظل الحكم العثماني للجزائر، ولكي يخلو لها الجو لتمرير رسالتها الحضارية المزيفة التي حملتها للجزائريين المتبربرين كما جاء على لسان منظري الحركة الاستعمارية، فإنها قامت بطرد ونفي وتهجير وقتل لهذه الفئة المثقفة من المجتمع؛ وهذا ما سنراه في العنصر الموالي:

**2-القضاء على الطبقة المثقفة في المجتمع الجزائري.**

مع احتلالها للعاصمة الجزائرية بادرت السلطات الاستعمارية إلى شن حملة شرسة ضد هذه الفئة، ومن بين الأمثلة على ذلك فإنها أجبرت كل من المفتي ابن

---

1 - أبو القاسم، سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، ج، 1، ط، 1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2000، ص354.

العنابي بحجة تدبيره لمؤامرة ضد الفرنسيين في أحد مساجد العاصمة،[1] والمفتي ابن الكبابطي وقدور بن رويلة على الهجرة والنفي فتحولت عائلات بأكملها مثل عبد العزيز الحداد ومحمد وعلي السحنوني والمهدي السكلاوي الذي غادر الجزائر في أواخر سنة 1847 إلى المشرق العربي.[2] وعائلات المشرفي والسقاط والأعرج وابن سعد والمحاوي وبوطالب إلى المغرب.[3] وعائلة الشيخ العقبي من بسكرة سنة 1895.

وبعد هذه العملية المنافية للتقاليد والأعراف الدولية آنذاك، قامت بتدجين الجزائريين المثقفين الباقين إذ أنهم أصبحوا موظفين يتقاضون أجورهم ومرتباتهم من الإدارة الفرنسية، بعد أن كانوا يتلقونها من مداخيل الأوقاف، ومابين سنة 1830-1851 يكون قد انقرض جيلا كامل من العلماء والطلبة والوكلاء، وتقطعت بهم السبل في المنافي والمهاجر أفرادا وعائلات. وأصبح من الصعوبة بمكان التدريس في المساجد المتبقية لصالح المسلمين في جو من الإرهاب والبطش وعدم الاستقرار.

ومادام الفرنسيون قد وضعوا أيديهم على المساجد منذ اللحظة الأولى فإنهم قد وضعوا أيديهم أيضا على فئة العلماء والفقهاء الذين كانوا يدرسون فيها، والذين لم تسمح لهم ظروفهم بالهجرة، أو حاولوا التأقلم مع الوضع الجديد،

---

1 -حمدان بن عثمان، خوجة: المصدر السابق،، 229. ويذكر المؤلف قصة اعتقاله الطريفة في الصفحة رقم 260.

2 -عمار، هلال: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر المعاصرة ( 1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص، 81.

3 -أبو القاسم، سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ج، 5، ص، 475

وللعلم فإن السماح باستئناف الدروس في المساجد بدأ مع مطلع الأربعينيات من القرن التاسع عشر؛ ولكن في حدود ضيقة جدا.[1] ويجب أن لا تخرج هذه الدروس عن الفقه وقواعد الدين للعامة وليس للراغبين في العلم كما كان الحال.[2]

وعلى اثر ذلك قامت بفرنسا بتعيين العديد منن الأئمة فعينت الشيخ مصطفى بن جلول مدرسا بجامع سيدي الأخضر في قسنطينة سنة 1850 وعينت الشيخ المكي البوطالبي مدرسا بالجامع الكبير كما عينت الطاهر بن النقاد مدرسا في مدرسة جامع سيدي الأخضر ومحمد بن أحمد العباسي في مدرسة جامع سيدي الكتاني.[3] ولقد رأى الفرنسيون أنه في حاجة ماسة إلى هؤلاء وأنهم لن يجدوا من يعينوه قاضيا أو مفتيا في المستقبل يخدم مصالحهم، فعكفوا على دراسة الوضع وخرجوا بتوصيات شملت القضاء والتعليم وتنظيم المساجد.[4]

ومع مطلع سنة 1851 تم ترتيب المساجد إلى خمس درجات، ولم تختص بالتدريس إلا المساجد الأولى وهي المتواجدة في المدن الرئيسية وعددها ستة في القطر الجزائري كله ثلاثة في العاصمة واثنان في قسنطينة وواحد في تلمسان، والفرنسيون هم من يختار الموضوعات التي تدرس في الفقه والتوحيد فقط وتحت رقابة السلطة الفرنسية وفي هذه السنة يكون عدد المدرسين قد وصل حوالي 15

---

1 -المرجع نفسه، ج، 3، ص، 59.

2 -المرجع نفسه، ج، 3، ص، 59.

3 -المرجع نفسه، ج، 3، ص، 60.

4 -المرجع نفسه، ج، 3، ص، 60.

مدرسا رسميا في الجزائر كلها.[1] وفي العموم فإن هؤلاء لم يكن لهم لا تأثير ولا أثر لهم فكانوا موظفين طائعين يعملون على إرضاء الفرنسيين بكل الطرق. ويكون عملهم يصب في مباركة العلم الفرنسي والختم على الأوراق الادراية وإصدار الفتاوى المناسبة.[2]

ونظرا لذلك يكون رجال الدين الإسلامي قد دخلوا في خضوع تام تحت السلطة الاستعمارية، وكان عليهم أن يلتزموا بالصيغة التي عدلت سنة 1830 في الدعاء عند الصلاة الجامعة، فبعد أن كان الدعاء لخليفة المسلمين أصبح الدعاء منذ الاحتلال لا يتوجه إلا الخليفة وغنما في صيغة عامة تدعو الله أن يحمي الإسلام وأن يسند من يحييه ويحيي السنة النبوية وينجى من الفتن في الدنيا والآخرة، وبقيت هذه الصيغة طيلة العهد الاستعماري هي التي يردده أئمة المساجد؛ وبعد الفاتحة يقرأون الدعاء بالتأييد والتمكين لحكومة فرنسا عند الاحتفالات والأعياد الرسمية.[3] ولم يعد لهؤلاء دخل في شؤون الحج ولا في توريث الوظائف ولا في إدارة الأوقاف ولا حتى في إلقاء درس بالجامع دون رخصة، وكانوا يستقبلون الزوار الفرنسيين في المساجد أو يقضون أوقاتهم في انتظار الآذان لهذه الصلاة أو تلك.[4]

---

1 -المرجع نفسه، ج، 3، ص، 63.

2 -المرجع نفسه، ج، 3، ص، 64.

3 -أبو القاسم، سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، ج، 1، ط، 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص، 352..

4 -المرجع نفسه، ص، 353.

وكان من بين الوظائف الدينية التي مارسها هؤلاء هي الإفتاء حيث كان عدد المفتين حوالي 16 مفتيا، ويجب أن تتوفر في المفتي شروط منها الإلمام بشؤون الشرع والولاء لفرنسا، ويقوم المفتي إلى جانب ذلك بالإشراف على مجموعة من الأئمة والشؤون الدينية داخل مقاطعته، كما يمكنه إلقاء خطبة الجمعة والعيدين وممارسة مهنة التدريس في المسجد الرئيسي في الفقه على مستوى العامة[1]. وإلى جانب المفتين كان هناك الأئمة البالغ عددهم حوالي 81 إماما، وهم جهلة في غالب الأحيان، وإلى جانب هؤلاء هناك المدرسون والحزابون والمؤذنون والقيمون على المساجد.[2] وكل هؤلاء يتم تعيينهم من طرف الادارة الاستعمارية، وبذلك فهم يعملون وفق إرادتها.[3]

وبهذا الخصوص يقول " برك" أحد كبار موظفي الولاية العامة بالجـــــــزائر (( لقد وصل بنا امتهان واحتقار الدين الإسلامي إلى درجة أننا أصبحنا لا نأذن بتسمية المفتي العام أو الامام إلا من بين الذين اجتازوا سائر درجات التجسس ولا يمكن لموظف ديني أن ينال أي رضى إلا إذا اظهر للإدراة الفرنسية إخلاصا منقطع النظير)).[4]

---

1 -المرجع نفسه، ص، 355.

2 -المرجع نفسه، ص، 356.

3 -عمار، قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج، 1، المرجع السابق، ص، 99.

4 -المرجع نفسه، ص99.

وكانوا في غالب الأحيان يظهرون المودة للفرنسيين في مختلف المناسبات عن طريق الرسائل والدعاء الصالح والمساندة.[1] و لم يعد لهؤلاء نفوذ اجتماعي أو سياسي فالمسجد أصبح في هذا العهد مجرد مكان للصلاة والإمام مجرد موظف إداري ينتظر راتبه آخر الشهر، ولا يهمه بعد ذلك لا الدين ولا السياسة.[2] ونظرا لعلاقتهم بالإدارة الفرنسية فإنه لم يكن بدا من الاستجابة للدعوات الفرنسية في المناسبات حيث يظهرون لهم ودا زائدا وتذللا، من خلال التبجح بالكلام، ومثال على ذلك أحمد بوقندورة الذي تمت ترقيته إلى رتبة الفتوى حيث صرح للسيدة روجرز سنة 1864 أن كان سيأخذ زوجته معه إلى المحكمة الفرنسية التي كان معاونا فيها لولا انه تحرج من كونها تلبس البرقع والحايك.[3]

ومقابل ذلك فإن الحكام العامون الفرنسيون تقربوا من هؤلاء أيضا ظاهريا ونعتوهم بأوصاف التطرية ومنحوهم الجوائز والأوسمة ويدعونهم للزيارات الرسمية، فظن هؤلاء أنهم محظوظون. ومن مظاهر هذا التقرب هو استخدام الحكام العامون لأختام رسمية تحتوي على عبارات دينية للإغراء، ومن بين ذلك ما جاء في ختم الأميرال " ديقيدون " (( المتوكل على مولاه في السر والجهر

---

1 -فعلوا ذلك مع الملوك والرؤساء والإمبراطور الفرنسي: ففي سنة 1846 أرسلوا إلى الملك بالتهنئة لنجاته من حادث الاغتيال، وفعلوا ذلك مع نابليون عندما أرسل فرقة عسكرية إلى حرب القرم، ومع نابليون عندما زار الجزائر، ويوم دخلت فرنسا الرحب ضد روسيا...الخ.

2 - أبو القاسم، سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، ج، 1، المرجع السابق، ص، 357.

3 - أبو القاسم، سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، ج، 1، المرجع السابق، ص، 358.

والي الولاية الكونت دقيدون أمير البحر ))، وفعل خلفه لويس تيرمان (( الواثق بالرحمان عبده لويس تيرمان سنة 1882 الوالي العام بالعمالات الجزائرية حفظه الله لحفظه المكنون ))، وكذلك فعل جول كامبون (( الواثق بمن أمره بين الكاف والنون عبده جول كامبون سنة 1891 الوالي العام بالولاية الجزائرية حفظه الله في السر والعلانية ))، ثم خلفه لا فرير ((الواثق بالقدير عبده لا فرير والي عموم الجزائرية حفظه الله في السر والعلانية سنة 1898)).[1]

ينبغي الإشارة هنا إلى أنه هناك فئة من العلماء والفقهاء الجزائريين وهي قليلة جدا بقيت محافظة على أصالة وهوية الشعب الجزائري، وإن كانت قد تعاملت بحذر مع السلطات الفرنسية، ومن بين هؤلاء نذكر الدكتور محمد بن شنب وأحمد لعيمش القاضي والمحامي الذي ترجم القرآن الكريم إلى الفرنسية، ومحمد العابد الجيلالي الذي عارض لجنة تدوين الفقه الإسلامي لتسيير أمور الجزائريين وأحوالهم الشخصية، والمكي ابن باديس الذي وضع مشروعا حضاريا انطلقت منه جمعية العلماء المسلمين في القرن العشرين، وابنه حميدة بن باديس وابنه مصطفى من بعده الذي ابتعد عن التعليم في المدارس الشرعية الفرنيسية وعن تولي وظيفة القضاء في السلطة الفرنسية.[2] وعبد القادر المجاوي وعبد الحليم بن سماية والمولود بن الموهوب، الذين برزوا بشكل كبير في القرن العشرين.

---

1 - أبو القاسم، سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، ج، 1، المرجع السابق، ص، 359.

2 -عميراوي، احميده: فواصل من الفكر والتاريخ، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 2002، ص-ص، 102-104.

وتمشيا مع هذه المداخلة فإني سأحاول التركيز على بعض العينات من العلماء والفقهاء والأئمة الجزائريين المتنورين المتأثرين بالمدنية الأوربية،[1] ومن بين ما أردت الإشارة إليه بهذا الخصوص هو مسألة التدجين التي استهدفت هذه الفئة فتم توظيفها لخدمة المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر، وسأكتفي بالإشارة إلى بعض مظاهر هذا التدجين في العناصر الآتية:

**1- تحسين صورة الاستعمار الفرنسي.**

ومحاولة منهم لإقناع الشعب الجزائري بصورة فرنسا الحسنة، فإنهم لم يتوانوا في تأكيدها وإقناع الناس بها، وسأكتفي هنا بالإشارة إلى بعض ما جاء في النداء الذي رفعه مجموعة من القضاة عنهم مصطفى بن محمد قاضي المالكية والمفتين عنهم مفتي المالكية علي بن محمد المانجلاتي ومحمد بن محمود مفتي الحنفية لمدينة الجزائر العاصمة إلى السكان سنة 1246هـ أثناء خروج الفرنسيين لضواحي العاصمة: (( أما بعد اعلموا رحمكم الله أن الجلنار السر عسكر الذي ملكه الله بلادنا بحكمه النافذ وتقديره السابق قد علمنا منه وتحققنا أن خروجه إلى ناحيتكم لم يكن بقصد حرب ولا قتال وإنما هو بقصد الاستيلاف والتفرج وإعانة الضعفاء وانه يسالم من يسالمه)) ولم يكتفوا بذلك وإنما حاولوا تبرير موقفهم من القرآن الكريم واستدلوا بقوله تعالى (( وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله)).[2]

---

1 -المرجع نفسه، ص، 104.

2 -زوزو، عبد الحميد: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص57.

## 2-إصدار الفتاوى المبطلة لفريضة الجهاد.

### 2-1 فتوى ليون روش لإبطال فريضة الجهاد 1841.

لقد أدركت المدرسة الاستعمارية الفرنسية ما لعامل الدين الإسلامي من دور كبير في تغذية عامل الجهاد، ومدى تمسك الجزائريين بمشروعيته، ولذلك فكرت في إمكانية استصدار أو فك فتوى من لدن بعض العلماء والفقهاء الذي تم تدجينهم لصالحها، لإبطال هذه الفريضة، وإبعاد الناس عنها؛ فتم تعيين أحد المتظلعين في الشؤون العربية والإسلامية للقيان بهذا الدور الخطير، فوقع اختيار الجنرال" بيجو " على الجاسوس والمرتد " ليون روش "[1] في سنة 1841م للقيام بهذه المهمة؛ فاتصل "روش" بالأطراف المناوئة آنذاك للأمير عبد القادر وعلى رأسهم شيخ الزاوية التيجانية التي كان الأمير قد حاصرها في سنة 1838 م بعين ماضي نظير وقوفه إلى جانب العدو الفرنسي ومعارضته لمقاومة الأمير

---

1- ولد في مدينة غرونوبل الفرنسية في سنة 1809م،من أبوين فرنسيين وتوفي في نفس المدينة في سنة 1901م؛ زاول دراسته في مسقط رأسه وأتمها في ثانوية تورنون التي نال منها شهادة البكالوريا، ونظرا لطابع حب المغامرة الذي تمى في نفسه فإنه قدم إلى الجزائر حيث يعمل والده روش ألفونس كملحقا في خدمات العتاد العسكري منذ السنة 1830 بالجزائر، شغل مناصب عدة في كل من الجزائر وتونس والمغرب الأقصى، ومارس عدة أدوار خطيرة كالتجسس على قدرات الأمير عبد القادر عندما التحق بصفوفه وأعلن عن اسلامه، وبعد أداءه لهذه المهمة هرب إلى القوات الفرنسية وأباح لها بالعديد من الأسرار عن جيش الأمير...الخ. وبهذا الخصوص يراجع الدراسة التي قدمها الأستاذ يوسف مناصرية في كتابه: مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب1832 -1847. وللمزيد من المعلومات حول هذه الشخصية يراجع ما كتبه في كتابه بعنوان:

Roches Leon : Dix ans a travers L Islam( 1834-1844) Preface De M Carraby 1904

عبد القادر[1]، وفعلا تمكن من إقناع التجاني بمهمته وهو ما حدا بهذا الأخير إلى استدعاء العديد من الرؤساء والشيوخ الذين سيتم تعيينهم ومرافقتهم لـــ"روش" في رحلته نحو الحجاز.

وبعد أن تشكلت هذه البعثة أسندت رئاستها إلى "روش" الذي بالغ في تظاهره بالمسلم العابد والزاهد، وفي طريقها كانت قد مرت بالعديد من المدن التونسية كصفاقص وقابس والقيروان وبمساعدة القنصل الفرنسي في تونس فتمكن من إقناع مجلس علماء القيروان بالمصادقة عليها؛ ثم اتجه نحو مصر حيث علماء الأزهر الذين وافق البعض منهم عليها، وختم رحلته بالوصول إلى الحجاز أين صادق العديد من علماء الطائف ومكة عليها. ثم أرسل بنصها إلى الجنرال "بيجو " في حين توجه هو نحو مدينة روما إلى غاية أن استدعاه الملك الفرنسي "لوييس فيليب"[2] سنة 1842 إلى الجزائر.

وخلاصة ما جاء في هذه الفتوى هي دعوة الجزائريين إلى مهادنة الفرنسيين وعدم التعرض للكفار الذين غزوا بلادهم أو أراضيهم بالقوة، وذلك إذا لم يؤذ هؤلاء نسائهم وأطفالهم، وسمحوا لهم بممارسة دينهم وتركوا لهم

---

1 يراجع بهذا الخصوص:

Arnaud: ( Siege Dain Madhi par EL –Hadj Abdelkader Ben Mohi Din ) Revue Africaine n 43 Anne 1864

2- لويس فيليب 1773-1850، ملك فرنسا من سنة 1830-1848، عرف بتشدد في رفض الإصلاحات التي كان يطالب بها الأحرار ورجال الفكر المتنورين،وهو ما ساهم في ظهور ثورة 1848 التي أزاحته من الحكم ،يراجع: المنجد في اللغة و الأعلام، ص، 501.

حرية إيمانهم.[1] كما أنها تضمنت منعهم من الهجرة خارج ديارهم ولا يمكنهم من حمل السلاح ماداموا عاجزين عن إخراج الفرنسيين من الجزائر بالقوة.[2] ولتقريبها من المسلمين فإنها عُلّقت على جدران المساجد وألقيت في الخطب ونشرت في جريدة المبشر.

إن هذه الفتوى ساهمت وإلى حد ما في إحداث ارتباك كبير في صفوف الجزائريين، وخاصة ضعاف النفوس منهم؛ الأمر الذي حدا بهم إلى التقاعس عن الجهاد والركون إلى الراحة، ولإظهار أثر هذه الفتوى على الجزائريين أكتفي بالإشارة إلى ما جاء على لسان "بيجو" نفسه في خطابه إلى الجنرال "لاموريسيير" بوهران: (( لقد كان سفر روش إلى مكة وانجرا ره وراء الحجاج أمرا لم أرضه ولكم نظرا لما كسبناه من وراء ذلك من الناحية السياسية المحضة، فقد نال إعجابي وصارحته على السعي المحمود )).[3] ولزيادة مغالطة المسلمين الجزائريين فإن "بيجو" أعدّ ختما ونقش على أحد شطريه اقتباس من القرآن الكريم جاء على أحد شطريه ما يلي: إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده.[4] و لم يكتف

---

1 -يوسف مناصرية: مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص، 41.

2 -محمد الأمين بلغيث: (( سياسة التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري من خلال فتوى أهل قورارة ))، المصادر، العدد الثالث، فصلية، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة التحرير الجزائرية، 1421هـ/2000م، الجزائر، ص، 136.

3 - يوسف، مناصرية: المرجع السابق، ص، 42.

4- الأصل في هذه الآية هو أنها مقتبسة من قوله تعالى في سورة الأعراف في قوله تعالى: (( قَالَ مُوسَى لِقَومِهِ استَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصبِرُوا إِنَّ الأَرضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِن عِبَادِهِ وَالعَاقِبَةُ لِلمُتَّقِينَ )). صدق الله العظيم ، الآية، 127.

"روش" بهذا الدور فقط بل راح يثير الفتنة تارة بين الجزائريين أنفسهم وتارة بينهم وبين إخوانهم المغاربة، فتنة ساهمت وللأسف الشديد في إراقة دماء شعبين شقيقين تجمع بينهم العديد من الروابط التاريخية والدينية والعائلية خدمة للاستعمار الفرنسي، ولكن هكذا حال من يُصغ للآخرين دون ترو وتدبر.

والخلاصة التي يمكن أن نخرج بها من هذه الفتوى أدرجها ضمن العناصر الآتية:

1- إن التاريخ الذي صدرت فيه وهو سنة 1841م والظروف التي لابستها تجعلنا نشك إلى حد ما في صحتها، فكيف يُعقل أن يقوم "روش" بهذه الرحلة من الجزائر إلى الحجاز في ظرف زمني قصير جدا، ويتمكن بموجبه من موافقة مجلس علماء القيروان وشيوخ الأزهر وعلماء مكة والمدينة؟ و لم يجد معارضة من لدنهم سوى ما ذكره بالنسبة إلى العالم محمد بن علي السنوسي الذي رفض التوقيع على استسلام أبناء المسلمين المجاهدين في الجزائر[1]. وعليه فإن ما يمكن قوله وبتحفظ هو أن "ليون روش" من غير المستبعد أنه لم يذهب أصلا إلى الحج و لم يتمكن من إفتكاك فتوى من لدن علماء تونس ومصر والحجاز تُجيز وتدعو الجزائريين إلى الاستسلام للقدر ومسالمة العدو الفرنسي. وبالتالي فإن ما حدث ما هو إلا مجرد وثيقة دينية قد تكون كُتبت بأياد من المخابرات الفرنسية وبمساعدة بعض الجزائريين الذين رأوا في فرنسا الحليف والصديق الذي يحفظ لهم مصالحهم ويدافع عنهم وقت الخطر!.

2- إن الفترة الزمنية التي استغرقتها الرحلة من الجزائر إلى الحجاز سيرا على الأقدام وبواسطة وسائل السفر التقليدية آنذاك، تجعل من الصعوبة بمكان تحريرها

---

1 -محمد الأمين، بلغيث: المرجع السابق، ص، 136.

وإرسالها في هذا الوقت القصير؛ هذا فضلا عن الظروف الصعبة التي يمر بها الوفد أثناء الرحلة غير الآمنة، ناهيك عن المسالك الطبيعية الصعبة والوعرة التي تتطلب وقتا طويلا لعبورها، وحتى مجالسة العلماء آنذاك كانت تقتضي الوقت الكافي للتعرف عليهم ونيل صحبتهم فكيف الشأن في إفتكاك الفتاوى من عندهم؟

3- إن الطابع الذي أضفاه "ليون روش" ومعرفته بسذاجة الكثير من المسلمين جعلته يؤدي دوره كما ينبغي، هذا فضلا على أنها حظيت فعلا بموافقة الكثير من شيوخ ورؤساء الزوايا الأمر الذي سيحتم على الأتباع الاعتراف بها وتصديق ما جاء فيها، دون الخوض في مدى صحتها من خطأها أو المصادر التي أُقتبست منها، كل هذا والجزائريين كانوا يمرون بظروف قاسية جدا تجعلهم من الصعوبة بمكان التفطن إلى هذه الدسائس والمؤامرات التي حيكت ضدهم، والسؤال الذي سيطرح نفسه في الأخير لماذا لم تكن هناك جهة معينة قامت بالرد على هذه الفتاوى وإبطال مفعولها؟

وإذا كانت هذه الفتوى قد ساهمت إلى حد ما في تشتيت الصف الجزائري بين مؤيد ومداهن ومعارض للعدو الفرنسي، فإن فرنسا وجدت في هذا الأسلوب العمل اللائق بها والذي سيمكنها من التوسع نحو الجنوب الغني بطرقه الصوفية الدينية وبرؤساء الشيوخ والزوايا الذين ستجعل من الكثير منهم مجرد بيادق تُحركهم كما تشاء وهذا ما سنراه في فتوى أهل قورارة وكيف تمكنت من تحقيق سياستها التوسعية.

ونظرا لدهائه فإنه تمكن من إصدار فتوى من العلماء المسلمين تدعو إلى عدم حمل السلاح ومقاومة العدو الفرنسي، أما النموذج الثاني فهو عبارة أيضا عن فتوى تعود في تاريخها إلى سنة 1893م وهي المعروفة بفتوى أهل قورارة. التي

أثارت الكثير من الجدل والخلافات حول مقاومة التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية.

## 2-2 فتوى أهل قورارة سنة 1893.

قبل الحديث عن نص هذه الفتوى يجدر بنا الإشارة إلى أن السلطات الاستعمارية كانت قد مارست العديد من وسائل التهديد والوعيد تجاه القبائل الصحراوية؛ قصد تضييق الخناق على حركة المقاومة وإيجاد أطراف موالية لها في الصحراء الجزائرية، مستغلة في ذلك الاختلافات بين الطرق الصوفية ونظرها للاستعمار الفرنسي، والانتماءات القبلية والأسرية، وليس غايتنا هنا تتبع كل هذه المناورات الفرنسية بقدر ما سأحاول تقديم نموذج مصغر لهذه الممارسات الهادفة إلى إقامة مرحلة سلم بالجنوب الغربي الجزائري، وللتفرغ إلى تنفيذ العديد من مشاريعها التوسعية في كل من السنغال ومالي وساحل العاج والكونغو وغينيا، ولقد جاءت هذه الوثيقة في ظل ظروف صعبة كانت تمر بها فرنسا منها:

1-امتداد النفوذ الفرنسي إلى تونس منذ سنة 1881م، وأطماعها التوسعية في المغرب الأقصى.

2-ثورة الشيخ بوعمامة -1881-1908.

3-زيادة حدة التنافس بينها وبين الدول الاستعمارية، والتي كادت أن تؤدي إلى نشوب الحرب بينهما لولا عقد مؤتمر برلين الثاني في سنة1884م.

زيادة طموح وجهاد الحاج عمر الفوتي الذي كان يهدف إلى إقامة دولة إسلامية في الصحراء الإفريقية.[1]

وإذا كان أحد الشيوخ من العلماء المسلمين في منطقة الجنوب الغربي قد حاول إرسال مجموعة تساؤلات فقهية إلى علماء الإسلام في مكة؛ ليعرف رأي الشرع المحمدي في ما يمكن القيام به إذا عجز المسلم عن مجاهدة الكافر؟ وهل يمكن البقاء تحت رايته إذا لم يتعرض للمسلمين في عبادتهم وعقيدتهم؟، فإن سلطات الاحتلال الفرنسي حاولت أن تُنصِب نفسها للإجابة عن هذه التساؤلات، وعلى اثر ذلك يتمكن المقيم العام بالجزائر "جول كامبون" من استصدار فتوى خلال موسم الحج لسنة 1893م. عندما كلف أحد الحجاج الجزائريين و زوده بالهدايا بالاتصال بشيوخ المذاهب السنية المقيمين في مكة المكرمة والحصول منهم على فتوى حول موضوع الهجرة، مقلدا بذلك ما فعله الجنرال "بيجو" حسب زعم "روش" عندما استصدر الفتوى السابقة الذكر. ولقد كان غرض المقيم العام من هذه الفتوى هو استخدامها لمد نفوذ فرنسا في واحات توات، ولمجابهة حركة الهجرة التي بدأت تظهر في الأفق في مختلف المناطق بشمال البلاد.

**نص الفتوى.**

(( ما قولكم في أهل بلدة مسلمين قد استولى عليهم الكافر وصار حاكما عليهم و لم يتعرض لهم في أمور دينهم بل يحثهم على إجراء أحكامهم الدينية ووظف عليهم قاضيا من أهل دينهم يجري عليهم الأحكام الشرعية وجعل له معاشا

---

1- محمد الأمين، بلغيث: المرجع السابق، ص، 138.

وافرا يأخذه على رأس كل شهر. فهل مع هذا تجب عليهم الهجرة أم لا؟ وهل تجب عليهم مقاومته ومحاربته مع عدم قدرتهم على ذلك أم لا؟ وهل بلادهم التي استولى عليها يقال لها دار حرب أم دار سلام؟ بينوا لنا بيانا شافيا وقاطعا للنزاع أيدا الله بكم الدين)).[1]

**الإجابة.**

(( قال شيخنا العلامة رحمه الله في جواب نحو المسول(كذا) عن المهاجرة واجبة من موضوع لا يتمكن الرجل من إقامة أمور دينه بأي سبب كان ومن لم يقدر على ذلك يجب عليه الهجرة إن قدر عليها بأن كان له مال يكفيه لمئونة الإثقال. فقد قال الله سبحانه وتعالى في حق قوم أسلموا و لم يهاجروا مع تمكنهم من ذلك (( إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم، قالوا فيما كنتم، قالوا كنا مستضعفين في الأرض، قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها )).فلم يعذرهم ربهم مع استضعافهم بتمكنهم من المهاجرة إلى محل آخر إلا من استثنى في آخر الآية قال تعالى: (إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان).والمعنى أن جهنم مأوى جميع من ترك الهجرة إلا من هو مستضعف من جنس الرجال والنساء والولدان حال كونهم لا يستطيعون حيلة في الخروج لعجزهم وفقرهم ولا يهتدون سبيلا أي لا معرفة لهم بالمسالك فأولئك عسى الله أن يغفر عنهم ترك الهجرة كذا قاله علماء التفسير وقال صلى الله عليه وسلم: من فر بدينه من أرض إلى أرض وإن كان شبرا من الأرض استوجبت له الجنة وكان رفيق

---

1- جمال،قنان: نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص-ص، 262-264، ويراجع أيضا: التوسع الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري من خلال فتوى أهل قورارة، المرجع السابق، ص-ص، 133-145.

أبيه إبراهيم ونبيه محمد صلواة(كذا) الله عليهم أجمعين. وفي معراج الدراية عن المبسوط: البلاد التي في أيدي الكفار بلاد إسلام، لا بلاد حرب لأنهم لم يظهروا حكم الكفر بل القضاة والولاة مسلمون يطيعونهم عن ضرورة أو بدونها وكل مصر فيه وال من جهتهم يجوز له إقامة الجُمع والأعياد والحدود فلو(كذا) الولاة كفارا يجوز للمسلمين إقامة الجُمع ويصير القاضي قاضيا بتراض المسلمين ويجب عليهم أن يلتمسوا واليا مسلما. وفي تنوير الأبصار وشرحه الدر المختار: لا تصير دار الإسلام دار حرب إلا بأمور ثلاثة بإجراء أحكام أهل الشرك وباتصالها بدار الحرب وبأن لا يبقى فيها مسلم أو ذمي آمنا بالأمان الأول على نفسه.قال العلامة الطحطاوي في حاشيته عليه وظاهره انه لو أجريت أحكام المسلمين وأحكام أهل الشرك لا تكون دار حرب، فعلم مما نقلناه أنه متى وُجد قاض من المسلمين ولو بإقامة الكافر له وأجريت أحكام المسلمين على ما وُصف أعلاه لا تخرج البلاد على أن تكون دار إسلام. والله سبحانه أعلم.

أمر برقمه خادم الشريعة والمنهاج عبد الرحمان بن عبد الله سراج الحنفي مفتي مكة المكرمة كان الله لهما حامدا مصليا مسلما.[1]

**جواب مفتي الشافعية بمكة المكرمة عن السؤالين الثاني والثالث:**

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والسالكين لنهجهم بعده. اللهم هداية الصواب، في فتاوى الشيخ محمد بن سليمان الكردي محشي شرح ابن حجر أن إقامة المسلمين بدار الكفر على أربعة أقسام: إما لازمة بأن قدروا على الامتناع من الكفر والاعتزال عنهم ولم يرجوا

---

1 - محمد الأمين، بلغيث: المرجع السابق، ص-ص، 141-142.

نصرة المسلمين لأن موضعهم دار إسلام، فإذا هاجروا صار دار حرب، أو مندوبة بأن أمكنهم إظهار دينهم ويُرجى ظهور الإسلام هناك أو مكروهة بأن أمكنهم ولم يرجوا ذلك أو حرام بأن لم يمكنهم إظهار دينهم فحينئذ إذا كان في إظهار الدين وأحكام المسلمين من حدود وغيرها إهلاك البلاد وقتل المسلمين بسبب أنه يتعاطاه الوالي الكافر ولا يفوظه إلى حكم الإسلام حرمت الإقامة عندهم ووجبت الهجرة إلا لعاجز لا يقدر عليها فيُعذر. انتهى، ومن ذلك علم حكم السؤال الأول وجواب السؤال الثاني: لا تجب مقاومة الكفار مع عدم القدرة والله أعلم.

**وجواب السؤال الثالث:** أن بلاد الإسلام لا تصير باستيلاء الكفار عليها دار حرب، والله سبحانه وتعالى أعلم.رقما لما تجري به كلال النبل محمد سعيد ابن محمد بابصيل مفتي الشافعية بمكة المحمية غفر الله له ولوالديه ومشايخه وجميع المسلمين.الختم.الحمد لله وحده اللهم هداية للصواب.أما بعد فإني قد نظرت فيما أفاده السادة الأعلام فوجدته هو الصواب المعول عليه ولا يكون الاعتماد إلا عليه فجزاهم الله أحسن الجزاء وأقام بهم شعائر الدين وبالله الاعتماد. أمر برقمه مفتي المالكية بمكة المحمية محمد عابد ابن المرحوم الشيخ حسين[1].

وقبل إتمام هذا الملف أود الإشارة إلى بعض الملاحظات المتعلقة بهذه الفتوى في النقاط الآتية:

1- الفتوى جاءت مُوجَّهة وليست مُوجِّهة كونها جاءت لخدمة المصالح الاستعمارية في المنطقة، ونلاحظ أيضا اقتصارها على عدد محدود من المُفتين

---

1- محمد الأمين، بلغيث: المرجع السابق ص، 143.

الذين من دون شك هم محسوبون على فرنسا؛ ومضمونها عكس ما جاء في إجابة الشيخ التُسولي للأمير عبد القادر في سنة 1836م إذ حثه فيها على جهاد العدو الكافر وليس مهادنته.

2- غياب أدنى تحفيز للجزائريين على مواجهة العدو بل ركزت على ضرورة التسليم بالأمر الواقع؛ من دون مراعاة للظروف التي عليها الجزائر، وحتى الذين قدموا هذه الفتوى كانوا بعيدين كل البعد عن ما يحدث في الجزائر، والأصل في الفتوى الشرعية أنها تراعي ظروف المكان والزمان، ولذلك فما أفتى به هؤلاء قد لا يتفق ومصالح الجزائريين؛ كون الفتوى تخضع للظروف وأن ما يلتزم به طرف معين في جهة معينة قد يسقط على طرف آخر وفي جهة أخرى من العالم.

3- غموض في الكثير من معانيها وقلة الاستدلال بما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة؛ كونهما من المصادر الرئيسية في مثل هذه المسائل.

4- وبخصوص الأثر الذي تركته في أوساط الجزائريين فإنها أحدثت نوعا من الانقسام في المجتمع الجزائري، وظهرت هناك العديد من الأسر الجزائرية التي تمكنت السلطات الفرنسية من كسبها، وسحبت منها الغطاء الروحي والسياسي والتمثيلي لدى الشعب الجزائري. الأمر الذي أوجد حتما أسر أرستقراطية سنراها فيما بعد تُخرج لنا جماعة النخبة.

5-في ظل هذه الآثار وجدت متنفسا لها وشبه استقرار في المنطقة، وهو ما حذا بها إلى التوسع ليس فقط في الصحراء الجزائرية؛ وإنما على حساب المغرب الأقصى التي تمكنت منت فرض حمايتها عليه في سنة 1912م، وبذلك تكتمل آخر حلقة من حلقات التوسع الفرنسي في شمال القارة الإفريقية.

### 3-تعظيم شأن الدولة الفرنسية الاستعمارية.

قامت هذه الفئة المدجنة بتعظيم شان الدولة الفرنسية في مختلف المناسبات الرسمية والشعبية، ومثال ذلك ما جرى في الاحتفال العظيم في الجامع الجديد بالجزائر الذي أقامه مفتي الحنفية محمد بوقندورة وأعضاء دايرة الدين الإسلامي تعظيما للمرحوم أحمد التجاني المتوفي يوم 20 أفريل 1897، ولقد حظر هذا الحفل الحكام المدنيون والعسكريون ووجهاء المدينة، وما يهمنا من هذا هو بعض ما ورد في خطاب بوقندورة (( فوجب علينا أيها السادات الحُضّار من الإخوان الصغار والكبار الاعتراف بنعمة جناب والينا العام وشكر أياديه الجسام طالبين من الله تخليد ذكره وبقاء وجوده ونشر عدله وإحسانه وجوده، وبالجملة فلا طاقة لنا على مكافأة دولتنا الجمهورية الجليلة وحضرة رئيسها وسعادة والينا إلا بالدعاء لهم بالخيرات الجزيلة مع استمرارنا على الصدق والإخلاص في الأقوال والفعال وانقيادنا التام في جميع الأحوال وحب الهناء والعافية ودوام النعم المتوالية)).[1]

**خاتمة.**

مما سبق ذكره يمكن أن نخلص إلى النتائج الآتية:

1. -لقد تم توظيف مؤسسة المسجد بشكل كبير في خدمة المشروع الثقافي الاستعماري الفرنسي بالجزائر.

---

1 -زوزو، عبد الحميد: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر ( 1830-1900)، المرجع السابق، ص-ص، 253-255.

2. -عزل رجال الدين الإسلامي المتعاونين مع السلطات الاستعمارية عن المجتمع الجزائري، وخاصة الإمام والمفتي والقاضي، مما دفع بجمهور الناس إلى النفور من هذه العناصر، والبحث عن بديل آخر عنهم؛ فوجدوا ضالتهم في بعض الطرق الصوفية البدعية التي ضللته وأغرقته في بحر من الشعوذة والخرافات والإيمان بالأولياء الصالحين وتقديسهم.
3. -انتشار مسألة القدرية والمكتوب، فالجزائريين ظنوا أن هذا الاستعمار قضاء وقدر لا يمكن محاربته، ومحاربته هي خروج عن الشرع الإسلامي.
4. -تعطيل رسالة المساجد، وما بقي لصاح المسلمين تم توجيه رسالته وفق ما يخدم الصالح الفرنسية.